الأمم المتحدة

E/ECA/COE/39/6*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 February 2021

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية *الاقتصادية* الأفريقيين
الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠٢١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت**
القضايا النظامية

تقرير عن متابعة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للقرارات الصادرة عن الدورة السنوية الثانية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وعن الاجتماع الاستثنائي لمكتب المؤتمر لعام ٢٠٢٠

أولا- مقدمة

١- يسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للقرارات التي اعتمدتها الدورة الثانية والخمسون لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقودة في مراكش، المغرب، يومي ٢٥ و٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩، والاجتماع الاستثنائي للمكتب المعقود عبر الإنترنت في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٠ بدلا من الدورة الثالثة والخمسين المؤجلة بسبب جائحة كوفيد ١٩.

٢- واعتمد المؤتمرُ ثمانية قرارات، والاجتماعُ الاستثنائي للمكتب قرارين، وهي القرارات التي قُدّمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لاستعراضها وإقرارها. ويسلط

* تمت إعادة إصدار هذه الوثيقة يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠٢١ لأسباب فنية.

** E/ECA/COE/39/1.

A. 21-00159

هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ تسعة من تلك القرارات التي تطلبت اتخاذ اللجنة إجراءات بشأنها.

ثانيا- قرارات الدورة السنوية الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

ألف- القرار ٩٦٢ (د – ٥٢) بشأن البيانات والإحصاءات

الفقرة ١٢

(أ) النص

١٢- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز قدرات الدول الأعضاء في استخدام الأداة المتكاملة التي أعدتها اللجنة لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) التقدم المُحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للدول الأعضاء في استخدام الأدوات اللازمة لرصد خططها الإنمائية ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''. وفي هذا المسعى، نُظمت حلقة عمل تدريبية بشأن مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٩، في أديس أبابا، لتعريف المزيد من البلدان بها. وحضر ممثلو ١٣ بلدا [١] حلقة العمل وتلقّوا تدريبا على استخدامها لمواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وخلال حلقة العمل، وُجِّه الانتباه إلى أهمية تبسيط تدفق النتائج من الأثر إلى النتائج ومن ثم إلى النواتج، وكذلك إلى الحاجة إلى الحد من عدد المؤشرات لكل مستوى من مستويات النتائج.

وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، سُجّل ١٨ بلدا [٢] كمستخدمين لمجموعة الأدوات، وأُدخلت أطر نتائج خططها الإنمائية الوطنية إلى البوابة. وتُبذل حاليا جهود لمواءمة تلك الخطط مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، حيث قطعت خمسة بلدان [٣] أكثر من نصف الطريق في عملية المواءمة تلك. ومن الآن فصاعدا، ستعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومكاتب المنسقين المقيمين على تشجيع استخدام مجموعة الأدوات في عدد أكبر من البلدان ونقل البيانات الدولية عن مؤشرات

[١] إثيوبيا، أوغندا، بوركينا فاسو، رواندا، زامبيا، زمبابوي، السنغال، السودان، سيشيل، غانا، كوت ديفوار، الكونغو، ليبريا.

[٢] إثيوبيا، أوغندا، بوركينا فاسو، زامبيا، زمبابوي، السنغال، السودان، سيشيل، سيراليون، غامبيا، غانا، غينيا، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، ليبريا، موريتانيا، ناميبيا.

[٣] إثيوبيا وأوغندا وزامبيا والسودان وسيشيل.

أهداف التنمية المستدامة الموجودة لدى المركز الأفريقي للإحصاء التابع للجنة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة إلى مجموعة الأدوات، باستخدام منهجية بوابة أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لهذا الغرض.

باء- القرار ٩٦٣ (د – ٥٢) بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤ – ٢٠٢٤

الفقرة ٤

(أ) النص

٤- يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم التقني للبلدان النامية غير الساحلية في المنطقة في المجالات المتصلة ببرنامج عمل فيينا، مثل الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتيسير النقل، وتطوير القدرات الإنتاجية، والتكامل اللوجستي ودراسات التكاليف اللوجستية؛

(ب) التقدم المُحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني لإثيوبيا في تحفيز استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة. ولهذا الغرض، استعرضت اللجنة بيئة البلد التنظيمية للاستثمار في قطاع الكهرباء. وقد أجريت الدراسة في سياق إنتاج القطاع الخاص للكهرباء من أجل تزويد المجمعات الصناعية في إثيوبيا وذلك في إطار مذكرة تفاهم بين اللجنة ووزارة المياه والري والطاقة في إثيوبيا وصندوق أفريقيا ٥٠ لتنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا. وتعاونت اللجنة أيضا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في إجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

وباعتبار اللجنة طرفا في اللجنة التوجيهية للبرنامج، فقد شاركت أيضا في إعداد المرحلة الثانية منه، بما في ذلك تطبيق معايير اختيار المشاريع، التي تستند إلى تحديد أولويات المشاريع الإقليمية. وهذا أمر مهم لأن الممرات الإقليمية لا تسمح للبلدان غير الساحلية بالمشاركة بفعالية في التجارة فيما بين البلدان الأفريقية فحسب، بل تتيح لها أيضا إمكانية الوصول إلى البحر، وهو ما ييسر تجارتها الدولية.

الفقرة ٥

(أ) النص

٥- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاتحاد الأفريقي،

ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى أن تساعد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية في أفريقيا في مجالات تنمية الهياكل الأساسية، وإعداد المشاريع المقبولة مصرفيا، وتنمية القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة والتحول الهيكلي، بسبل منها على وجه الخصوص تعزيز الاستثمار والمساعدة التقنية، وأن تشجع على المزيد من التعاون فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية في أفريقيا، وأن تعزّز التكامل الإقليمي؛

(ب) التقدم المُحرز

قدّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار مساهمتها في تنفيذ برنامج عمل فيينا للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، في مجال الهياكل الأساسية، المساعدة التقنية إلى إثيوبيا وإريتريا وأنغولا في مجال إحصاءات الطاقة وفي الجهود الرامية إلى جذب استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، دربت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٢ مسؤولا من إثيوبيا وإريتريا والسودان والصومال على نمذجة الطاقة.

وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة، بالتعاون مع ''مؤسسة حلول الطاقة المتجددة لأفريقيا''، منهجية لتقييم فعالية البيئة التنظيمية لقطاع الكهرباء في البلدان الأفريقية. وجرى تدريب خبراء من تسعة بلدان أفريقية على استخدام المنهجية، ومن ثم سيتولَّون إجراء دراسات حالات إفرادية وطنية في عام ٢٠٢٠. وقد صُمّمت هذه التدخلات للإسهام في تحقيق هدف حصول الجميع على الكهرباء في البلدان الأفريقية. وتشجع اللجنة، بوصفها عضوا في اللجنة التوجيهية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، التعاونَ فيما بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وبلدان العبور النامية في مجال تطوير الهياكل الأساسية والتكامل الإقليمي. وهكذا، وضعت اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، الاتجاهات الاستراتيجية للسلامة الطرقية في أفريقيا لما بعد عام ٢٠٢٠، التي أُعتمدت في المؤتمر الأفريقي الرابع للسلامة الطرقية، المعقود في أديس أبابا في آب/أغسطس ٢٠١٩. وستكون لهذه الاتجاهات فائدة خاصة بعد الزيادة المتوقعة في حركة المرور عبر الحدود بفضل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وعقدت اللجنة اجتماعا في أديس أبابا يومي ٢٤ و٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، كجزء من المشروع المتعلق بمنع التلاعب بالفواتير التجارية في بلدان أفريقية مختارة، حضره مسؤولون من البلدان الستة [٤] المحددة للمرحلة الأولى من ذلك المشروع. ونُظِّم الاجتماع بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، كشركاء منفذين لمشروع حساب التنمية. وبحث المشاركون في الاجتماع الحلول المتاحة في السوق، وعزموا على تكييف وتعزيز قدرة أدواتهم الرقمية

[٤] تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، السنغال، مصر، نيجيريا.

القائمة على تتبع وكبح التلاعب بالفواتير التجارية الذي يكلف الدول الأعضاء مبالغ كبيرة في شكل إيرادات ضريبية ضائعة.

وقدّمت اللجنة أيضا مساهمة تقنية في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا الذي نظمه معها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأخيرا، عُقد الاجتماع الإقليمي لاستعراض منتصف المدة في أفريقيا لبرنامج عمل فيينا للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ يومي ١٨ و١٩ آذار/مارس ٢٠١٩ في مراكش، على هامش الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وقيّم الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا في المجالات الستة ذات الأولوية للبرنامج – القضايا الأساسية المتعلقة بسياسات العبور؛ وتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ والتكامل والتعاون الإقليميين؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ. ويمكن الاطلاع على نتائج الاجتماع وتوصياته الرئيسية على الموقع:
www.lldc2conference.org/custom- content/uploads/2019/04/Adopted- Outcome-document-2-April.pdf.

الفقرة ٦

(أ) النص

٦- يَطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تُجري، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، استعراض العشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية للعقد ٢٠١٤ – ٢٠٢٤؛

(ب) التقدم المُحرز

سيجري استعراض العشر سنوات في عام ٢٠٢٤.

جيم- القرار ٩٦٤ (د – ٥٢) بشأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٠

الفقرة ١

(أ) النص

١- يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضع إطارا برنامجيا متوسط الأجل من ثلاث إلى خمس سنوات في سبيل تيسير إشراك الدول مع اللجنة؛ وستُستمد الخطط والميزانيات السنوية من الإطار وسيقاس الأداء على أساسه؛

(ب) التقدم المُحرز

تعكف اللجنة حاليا على إعداد إطار برنامجي متوسط الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤. بيد أنه بالنظر إلى المتطلبات والتحديات التي شهدها العام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد ١٩، لم يكن ممكنا استكمال الوثيقة لأن ذلك يتطلب المزيد من المشاورات مع مختلف المكونات والجهات صاحبة المصلحة. ونظرا لهذا التأخير، فإنه يُقترح إعداد الوثيقة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥.

الفقرة ٢

(أ) النص

٢- *يهيب أيضا* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا أن ترفع من مستوى طموح برنامج عملها؛

(ب) التقدم المُحرز

يُرجى الرجوع إلى الفقرة ١(ب) أعلاه بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ القرار.

دال- القرار ٩٦٥ (د - ٥٢) بروتوكول لكسمبرغ بشأن المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة

الفقرة ١

(أ) النص

١- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، بما في ذلك عن طريق مكاتبها دون الإقليمية، جهودها في مجال التوعية والدعوة الموجهة للدول في مختلف أنحاء القارة الأفريقية بشأن بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (بروتوكول لكسمبرغ) في أقرب فرصة ممكنة، وذلك بهدف إيضاح مزاياها ومساهماتها المحتملة في تمويل مشاريع المعدات الدارجة على السكك الحديدية؛

(ب) التقدم المُحرز

اضطَلعت اللجنة، بقيادة شعبة تنمية القطاع الخاص والمالية، بتدابير للتوعية والدعوة بشأن الفوائد والمساهمة المحتملة في تمويل المعدات الدارجة على السكك الحديدية من خلال التوقيع والتصديق على بروتوكول لكسمبرغ للسكك الحديدية. ونظمت اللجنة جلسة بشأن البروتوكول خلال مؤتمر وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المسؤولين عن النقل

والاتصالات والقياس، الذي عقد في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وأُطلع أكثر من ١٠٠ مندوب من ١٠ دول أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الفوائد الاقتصادية المحتملة لبروتوكول السكك الحديدية والدور الذي يمكن أن يؤديه في حفز استثمارات القطاع الخاص في قطاع السكك الحديدية.

وبناء على طلبات من الدول الأعضاء، كان من المقرر عقد حلقات عمل لأصحاب المصلحة في مجال السكك الحديدية بشأن البروتوكول في ناميبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي في أوائل عام ٢٠٢٠. كما أوفدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعثة توعية إلى القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، تم خلالها إطلاع كبار المسؤولين في السكك الحديدية الوطنية المصرية، ووزارة المالية، ووزارة العلاقات الدولية، ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي على البروتوكول. وبالإضافة إلى ذلك، دُعيت اللجنة إلى تقديم عرض عن بروتوكول لكسمبرغ للسكك الحديدية في مؤتمر دبلوماسي عُقد في بريتوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وبالتنسيق الوثيق مع الفريق العامل المعني بالسكك الحديدية، شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا في عمليات للتوعية في جنوب أفريقيا وكينيا والمغرب، أُطلع خلالها كبار المسؤولين في تلك البلدان على فوائد البروتوكول وكيفية التعجيل بالتصديق عليه.

الفقرة ٢

(أ) النص

٢- *يَهيب أيضا* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تُطلع الأطراف المهتمة من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء القارة وأن تثقفهم بشأن الكيفية التي يمكن أن تساعد بها القروضُ وعقود الإجارة في القطاع الخاص في توفير الموارد المالية اللازمة لإعادة تنشيط شبكة السكك الحديدية الأفريقية وتوسيعها، وبالفوائد التي ستعود عليها من الانضمام إلى بروتوكول لكسمبورغ؛

(ب) التقدم المُحرز

استعانت اللجنة بمنتديات رفيعة المستوى مثل مؤتمر قمة السكك الحديدية في أفريقيا، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٩، والأسبوع المخصص لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ودورات اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالنقل والطاقة والسياحة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لإعلام وتثقيف المتعاملين في القطاعين العام والخاص على حد سواء فيما يتعلق ببروتوكول لكسمبرغ للسكك الحديدية وكيفية توفيره إطارا قانونيا عالميا جديدا للاعتراف بالمصالح الضمانية للمقرضين والمؤجرين والبائعين الذين يبيعون بموجب اتفاقات البيع المشروط حيث تحظى كل منها بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية. وقد اغتُنمت كل فرصة لإطلاع أصحاب المصلحة بالفوائد العديدة للبروتوكول، الذي ينطوي على إمكانية جذب المزيد من المقرضين والمؤجرين من القطاع الخاص إلى السوق من خلال الحد من المخاطر على معدات السكك

الحديدية. وسيؤدي هذا بدوره إلى تمويل أرخص للمتعاملين المضمونين من غير الدولة، بما أن المخاطر التي يتعرض لها الممولون من القطاع الخاص ستنخفض، وهو ما يجذب المزيد من الاستثمارات الرأسمالية لتشجيع التوسع في تصنيع المعدات الدارجة. وقد صدقت غابون على البروتوكول ووقعت عليه موزامبيق، بينما تنظر جنوب أفريقيا وكينيا وموريشيوس حاليا في التوقيع عليه.

هاء- القرار ٩٦٧ (د – ٥٢) بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموًّا والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًّا

الفقرة ٢

(أ) النص

٢- يُشجّع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاءها الإنمائيين، بما في ذلك البلدان الأفريقية التي لا تنتمي لفئة أقل البلدان نموا، على مواصلة جهودها من أجل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول؛

(ب) التقدم المُحرز

واصلت اللجنة دعم تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا (برنامج عمل اسطنبول) من خلال مساهمتها في التقرير السنوي الذي أعده مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية عن حالة تنفيذه.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدّمت اللجنة الدعم لبعض أقل البلدان نموا في أفريقيا، بما في ذلك إثيوبيا وبوروندي وجيبوتي، في وضع نماذجها للاقتصاد الكلي وتنفيذها بهدف مساعدة تلك البلدان في صياغة سياساتها الاقتصادية وتنفيذها ورصدها وفي ضمان فعاليتها في تحقيق أهداف النمو المستدام والتحول الهيكلي. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة ثلاث حلقات عمل تدريبية في أوغندا والكاميرون والكونغو بشأن استخدام أدوات ديناميات النظام لدعم خططها الإنمائية الوطنية.

وساهمت اللجنة أيضا في برنامج عمل اسطنبول فيما يتعلق بتعبئة الإيرادات المحلية من خلال العمل التحليلي الرفيع المستوى في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٩، الذي حدد ستة مجالات رئيسية يمكن من خلالها للبلدان الأفريقية زيادة معدلاتها من الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ١٢ و٢٠ في المائة. وقد أُطلق التقرير في عدد من المنتديات المختلفة، وقَدمت ثلاثة بلدان – إثيوبيا وزمبابوي والسودان – طلبات للمساعدة في تنفيذ توصياته. واستجابة لذلك، أوفدت اللجنة بعثات للمساعدة التقنية إلى

البلدان الثلاثة جميعها، وهو ما أدّى، من بين نتائج أخرى، إلى إدماج التوصيات في النظم التشريعية لإثيوبيا والسودان، مع إمكانية تحقيق مكاسب في إيرادات تلك البلدان تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار.

وفي مجال الحوكمة، قدّمت اللجنة مساهمة جوهرية للبرنامج الحالي في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بشأن تعميق عملية استعراض الأقران من خلال إعادة النظر في فكرة الآلية ورؤيتها الأصلية، وكذلك من خلال دراسات أخرى أدت إلى تحديد ١٣ مشكلة وإدماجها في الاستعراض، وإلى تبسيط عملها وجعلها أكثر صلة بتحديات الحوكمة المعاصرة. ونتيجة لذلك، وافقت النيجر على إجراء استعراض قطري، وهو ما حدث في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ودعمت اللجنة أيضا حكومة كينيا في إطلاق حملتها ''هودوما هاليسي'' ''الخدمة العامة النبيلة'' وفي وضع منصة ذات صلة لجمع البيانات لتيسير بدء حملة أصحاب المصلحة المتعددين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وستواصل اللجنة رصد أثر هذه الحملة على حالة الحوكمة في كينيا.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما تمت الإشارة إليه في الفرع باء، المتعلق بمتابعة القرار ٩٦٣ (د-٥٢)، تعمل اللجنة على مساعدة حكومتي السنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة، لا سيما وحدتي الجمارك والاستعلامات المالية لديهما، إلى جانب بلدان أفريقية أخرى من أقل البلدان نموًّا، لتعزيز قدرتها على الحد من سوء ممارسة التلاعب بالفواتير التجارية التي تكلف الدول الأعضاء مبالغ كبيرة من الإيرادات الضريبية.

وفي مجال الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، اختيرت ملاوي كبلد رائد ''لأداة رسم خرائط الاستثمار في الأراضي،'' وهي أداة تشخيصية مصمّمة لرسم خرائط المناطق المحتملة للاستثمار الزراعي. وسيوسَّع نطاق هذه العملية لتشمل بلدانا أفريقية أخرى، مع تركيز خاص على أقل البلدان نموا في أفريقيا التي نجحت في تعميم إدارة الأراضي من خلال تطبيق البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لطلب قدمته حكومة ملاوي، نظّم المركز الأفريقي لسياسات الأراضي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع وزارة الأراضي والإسكان والتنمية الحضرية في ملاوي، دورة تدريبية لمساعدة أصحاب المصلحة الرئيسيين فيها لتيسير استثمارات كبيرة في الأراضي تكون منصفة وفعالة ومستدامة وفقا لإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن الاستثمارات الكبيرة في الأراضي. واستجابت اللجنة أيضا لطلب حكومة رواندا وضع وحدتين تدريبيتين مخصصتين للشؤون الجنسانية، لاسيما بشأن الأبعاد الجنسانية لإدماج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستثمارات البرية الواسعة النطاق في القانون المحلي وبشأن تعزيز أمن حيازة المرأة للأراضي. وقُدِّم دعم اللجنة أيضا إلى حكومة غينيا لمساعدتها على استعراض السياسات والأطر القانونية الوطنية المتعلقة بالأراضي بغية تهيئة بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات العقارية في الزراعة.

الفقرة ٣

(أ) النص

٣- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تقوم، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بتنظيم اجتماع للاستعراض الإقليمي لأفريقيا قبل المؤتمر الخامس المعني بأقل البلدان نمواً؛

(ب) التقدم المُحرز

يجري وضع خطط لتنظيم اجتماع الاستعراض الإقليمي لأفريقيا بشأن خطة عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا في عام ٢٠٢٠. وستستضيف حكومة ملاوي الاجتماع، وسيعقد يومي ١٨ و١٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠ في ليلونغوي، رهنا بتأكيد ذلك. وسيضمّ الاجتماع الوزراء المكلفين بالمالية والتخطيط الاقتصادي من جميع أقل البلدان نموا في أفريقيا، وعددها ٣٣ بلدا، وكذلك من هايتي، إلى جانب ممثلين عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية وشركاء رئيسيين آخرين لاستعراض حالة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول والثغرات المتبقية، والنظر في كيفية التغلب عليها، وكذلك وضع التوقعات لبرنامج عمل جديد لدعم أقل البلدان نموا.

وتعمل اللجنة، بقيادة شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة، وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية وحكومة ملاوي على وضع الترتيبات الفنية واللوجستية. وقد بدأت المناقشات مع حكومة ملاوي ومكتب الممثل السامي، والأعمال التحضيرية جارية: فقد صيغت المذكرة المفاهيمية ورسائل الدعوة، ويجري حاليا العمل على برنامج العمل، وتحديد المتكلمين الرئيسيين.

واو- القرار ٩٦٨ (د -٥٢) بشأن السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا

الفقرة ٢

(أ) النص

٢- *يحثّ* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم دولها الأعضاء والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب في الجهود الرامية إلى وضع أطر تسخر الرَّقْمَنة لتعزيز تعبئة الإيرادات والإدارة المالية العامة من خلال التشغيل الآلي، والهوية الرقمية، وتحديث العمليات المالية؛

(ب) التقدم المُحرز

أصدرت اللجنة منشورها الرئيسي السنوي ''التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٩''، الذي تناول موضوع ''السياسة المالية لتمويل التنمية المستدامة في أفريقيا''. ويقدم

التقرير تقييما قائما على الأدلة لطبيعة السياسة المالية في أفريقيا وأدائها، بما في ذلك تحليل للتحديات والفرص، إلى جانب أفضل الممارسات المتعلقة باستراتيجيات إدارة السياسات المالية وتعبئة التمويل المحلي وتوليد الإيرادات. ويستند التحليل الوارد في التقرير إلى دراسات حالات إفرادية أجريت في ١٢ بلدا أفريقيا (إثيوبيا وأنغولا وبنن وتشاد وجنوب أفريقيا وزمبابوي والسودان وغانا وكينيا وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق).

وفي إطار تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٩، أجرت اللجنة تقييما وتحليلا للسياسة الضريبية لتحديد حالات التسرب المحتملة للإيرادات ومجالات الإصلاح الفوري التي يمكن أن تُعزّز الإيرادات الضريبية في إثيوبيا والسودان وزمبابوي. كما نشرت موجزا سياساتيا عن تدابير السياسة المالية التي يمكن أن تساعد البلدان الأفريقية في سعيها إلى زيادة الإيرادات المحلية من أجل تمويل أولوياتها الإنمائية.

ونظمت اللجنة الدورة الأولى للجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والهياكل الأساسية والصناعة والتكنولوجيا يومي ١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتناولت الدورة موضوع ''تنمية القطاع الخاص والاقتصاد الرقمي دعما للتكامل الإقليمي في أفريقيا''. وقد حددت ورقة القضايا المطروحة للدورة طرقا مختلفة يمكن من خلالها للرَّقْمَنة تحسين فعالية وكفاءة أصول وخدمات الهياكل الأساسية والتصنيع والتكامل الإقليمي. وتعاونت اللجنة أيضا مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية افي تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات بشأن رَقْمَنة الخدمات الريفية، مع التركيز على الهياكل الأساسية للنقل. وحددت حلقة العمل السبل التي تسمح للرَّقْمَنة بأن تعزز كفاءة وفعالية الهياكل الأساسية للنقل والخدمات في الأرياف.

وفي مجال السلامة الطرقية، قادت اللجنة عملية وضع الاستراتيجية الأفريقية للسلامة الطرقية لما بعد عام ٢٠٢٠، بما يسلط الضوء على أهمية الرَّقْمَنة في إدارة السلامة الطرقية والحد في نهاية المطاف من عدد الوفيات على طرق القارة الأفريقية.

الفقرة ٣

(أ) النص

٣- *يحثّ أيضا* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم دولها الأعضاء في بناء هياكل أساسية رقمية يمكن استخدامها لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) التقدم المُحرز

حدّدت نيجيريا، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، متطلّبات رقمنة عمليات الربط بين قواعد بيانات مختلف الوكالات العاملة في مجال التدفقات المالية غير المشروعة، وهي بصدد وضع برنامج لبناء قدراتها على تعزيز فعالية البرامج التي وُضعت في البلاد لمكافحة

هذه التدفقات. واستنادا إلى الخبرة التي اكتسبتها نيجيريا، تعتزم اللجنة تكييف البرنامج لفائدة البلدان الأخرى في عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تعمل مع مقدمي البرمجيات لتعزيز قابلية النظم الرقمية القائمة في الدول الأعضاء للتشغيل المشترك، بغرض التصدي على نحو شامل للممارسات السيئة في مجال التلاعب بالفواتير التجارية. وستقدم اللجنة أيضا برنامجا تدريبيا للمسؤولين الحكوميين والممارسين من القطاع الخاص لاستخدام النظم المعززة لتنفيذ تدابير تسمح بمعالجة التلاعب بالفواتير التجارية.

الفقرة ٤

(أ) النص

٤- *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضع، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من الشركاء المعنيين، استراتيجية إنمائية أفريقية شاملة للتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك وضع مبادئ كفيلة باستحداث هوية رقمية جيدة ومعايير منسّقة، وإطارا تنظيميا إقليميا للتمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية؛

(ب) التقدم المُحرز

ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجية رقمية لأفريقيا. وتهدف اللجنة، من خلال العمل بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي كقائد مشترك للمبادرة، إلى وضع استراتيجية قارية للتحول الرقمي، تهدف إلى تسخير فوائد الرَّقْمَنة ودعم تنفيذ برامج التجارة والهوية والأنشطة الاقتصادية الرقمية لدعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتعكف على مناقشة الاستراتيجية الهيئاتُ المعنية في الاتحاد الأفريقي، مثل اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والاتصالات واللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالتجارة والصناعة والمعادن، وستقدّم إلى رؤساء الدول الأفريقية لإقرارها في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

زاي- القرار ٩٦٩ (د – ٥٢) بشأن مبادرة الرَّقْمَنَة والاقتصاد الرقمي

الفقرة ٢

(أ) النص

٢- *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل العمل في مجالات البحوث السياساتية، والحوار الإقليمي وبناء القدرات فيما يخص الرَّقْمَنَة والاقتصاد الرقمي في الدول الأعضاء، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وسائر أصحاب المصلحة؛

(ب) التقدم المُحرز

تنفيذا لهذا القرار، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع برنامج الأرض الرقمية لأفريقيا. ويعتزم البرنامج توفير منصة استثنائية صالحة للغرض يمكنها ترجمة أكثر من ٥٠ عاما من الصور الساتلية لرصد الأرض (تؤخذ كل أسبوعين بدقة ٢٥ مترا أو كل خمسة أيام بدقة ١٠ أمتار) إلى معلومات ورؤى حول التغيرات التي تحدث على البر وفي البحر في أفريقيا. وستعتمد الأرض الرقمية لأفريقيا على تكنولوجيا مكعب البيانات لتوفير هيكل وأدوات بطابع فريد على نطاق القارة وتضفي طابعا ديمقراطيا على القدرة على معالجة وتحليل البيانات الساتلية في رؤى جاهزة للاستخدام بشأن الظروف البيئية للقارة، بما في ذلك تآكل التربة والمناطق الساحلية، والزراعة، ورصد الغابات والصحراء، وإدارة المياه، والتغيرات في المستوطنات البشرية، وإدارة مخاطر الكوارث، وغيرها من العمليات.

وتشكل الأرض الرقمية لأفريقيا لبنة رئيسية في جهود القارة الأفريقية الرامية إلى تسخير موارد المعلومات من أجل مجتمع المعلومات الأفريقي والاقتصاد القائم على المعرفة. وسيوفّر البرنامج طريقة جديدة لبناء هيكل أساسي قوي للبيانات، مع تريليونات من الملاحظات الفردية، يمكن أن تسمح بفهم أفضل للمشهد المتغير في القارة وتوفّر رؤى تمكِّن الحكومات الأفريقية والمنظمات غير الحكومية والشركات والأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل.

الفقرة ٣

(أ) النص

٣- *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا تفعيل مركز للامتياز في مجال الرَّقْمَنَة والاقتصاد الرقمي تفعيلا كاملا بهدف معالجة المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في نقص قدرات الدول الأعضاء في قطاع الاقتصاد الرقمي، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والشركاء الإنمائيين ومؤسسات التعليم العالي الأفريقية؛

(ب) التقدم المُحرز

أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مركز الامتياز للهوية والتجارة والأنشطة الاقتصادية لدعم البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى الاستغلال الكامل لفوائد الرَّقْمَنة من أجل تنمية القارة. وقاد المركزُ الأفريقي للإحصاء عمليةَ إنشاء مركز الامتياز. ويتناول المركز مجموعة من المواضيع في مجالات مثل الهوية والتجارة والأنشطة الاقتصادية الرقمية.

وسيكون المركز بمثابة مصدر للمشورة التقنية عند الطلب للبلدان بشأن هويتها الرقمية واقتصادها الرقمي. وسيُجري أيضا بحوثا بشأن مختلف أبعاد الاقتصاد الرقمي، وسيجمع وينسق الأعمال المتصلة بالاقتصاد الرقمي في اللجنة. وعلى وجه الخصوص، سيعزز المركز مواءمة المعايير ذات الصلة في جميع الدول الأعضاء، ويدعم وضع لوائح تنظيمية لحماية الأمن وتشجيع الاستثمارات في الهياكل الأساسية، وتنمية قدرات ومهارات أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلدان الأعضاء، بما في ذلك من القطاع الخاص، حتى يتمكنوا من اغتنام فرص الابتكار وخلق فرص العمل التي تقدمها الرَّقْمَنة.

وبالإضافة إلى ذلك، سيسعى المركز إلى مساندة الدعم الذي تقدّمه اللجنة لإنشاء سوق رقمية مشتركة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بغية مساعدة البلدان الأفريقية، ومشغلي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأعضاء الجمهور العام على الاستفادة من الفرص والفوائد المرتبطة بالاقتصاد الرقمي في سوق على نطاق القارة. ويركز المركز، باعتبار ذلك أحد نواتجه الرئيسية، على وضع أطر استراتيجية وقانونية لهوية قانونية منسقة تستند إلى نظام قوي للتسجيل المدني وتعتمد على الرَّقْمَنة. وقد حصل المركز بالفعل على التزام بموارد قدرها ١,٢ مليون دولار من شركة أوميديار نتوورك (Omidyar Network) الاستثمارية الخيرية.

الفقرة ٤

(أ) النص

٤- يحثّ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الحرص على أن يحقّق مركز الامتياز في مجال الرَّقْمَنَة والاقتصاد الرقمي منجزات ملموسة ومحددة زمنيا وقائمة على النتائج في مجال دعم الدول الأعضاء؛

(ب) التقدم المُحرز

لهذه الغاية، وضع مركز الامتياز في المقام الأول إطارا مفاهيميا شاملا لتوجيه العمل داخل القارة في مجال الرَّقْمَنة ولتبسيط تزويد الدول الأعضاء بالدعم التقني والدعم لتنمية القدرات في مختلف جوانب المبادرة. ولهذا الغرض، اعتمد المركز عملية تشخيص فرص الرَّقْمَنة، بالعمل في شراكة مع لجنة سبل الازدهار. وفي هذه العملية، يطبق المركز نموذجه الرئيسي للنضج الرقمي الذي يقيّم حالة الرَّقْمَنة في مختلف البلدان المستهدفة. وقد مكّن ذلك المركزَ من البدء في تقديم الدعم التقني للبلدان في المجالات التالية:

'١' الهوية الرَّقْمَية: وزارة الابتكار والتكنولوجيا ووزارة السلام، إثيوبيا؛

'٢' دورة دراسية على الإنترنت عن الهوية الرقمية لثمانية مسؤولين ومديرين تنفيذيين من مختلف الإدارات الحكومية بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء، ووزارة السلام ووزارة الابتكار والتكنولوجيا. وركّزت الدورة على معالجة

الممارسات القائمة حاليا في مجال الهوية الرقمية بالنظر إلى التكنولوجيا المتوفرة والنظم والأطر السياساتية القائمة وكذلك أفضل الممارسات في مجال تطبيق الهوية الرقمية لدعم النمو والتنمية الاقتصاديين. وعالجت الدورة بشكل خاص مسار إنشاء آليات الحوكمة الوطنية المطلوبة لتصميم برامج الهوية الوطنية وتنفيذها وما يتطلبه ذلك من موارد؛

'٣' الهوية والخدمات الرقمية للاجئين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشراكة ماستركارد، إثيوبيا؛

'٤' مبادرة النطاق العريض مع ''صندوق الهياكل الأساسية أفريقيا ٥٠'': الكاميرون وإثيوبيا؛

'٥' الشمول المالي في نظام الدفع المتنقل ''إيكو كاش'' والشركاء الآخرين (قيد المناقشة حالياً): زمبابوي؛

'٦' النظام الإلكتروني للضرائب: بنن والسنغال وغينيا؛

'٧' التحول الرقمي: إثيوبيا وزمبابوي والكاميرون؛

'٨' حملة هودوما هاليسي: كينيا؛

'٩' حلقة رقمية: جنوب أفريقيا، ورواندا، وزمبابوي، والسنغال، وسيشيل، وغينيا، وكوت ديفوار، وكينيا، والنيجر؛

'١٠' اختبار الجيل الخامس لشبكات الهاتف النقال: الكاميرون والكونغو وكينيا والمغرب ورواندا والسنغال وجنوب أفريقيا وزمبابوي؛

'١١' الخطة الرئيسية للبرلمان بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: بوتسوانا.

ثالثا- قرارات الاجتماع الاستثنائي لمكتب مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لعام ٢٠٢٠

ألف- القرار ٩٧٠ (د - ٥٣) بشأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢١

الفقرة ٢

(أ) النص

٢- *يطلب إلى* الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة دعم جهود اللجنة في تأمين الموارد الإضافية اللازمة لإجراء تحليلات أساسية قائمة على الأدلة للآثار الاقتصادية

الاجتماعية لجائحة كوفيد ١٩ كأساس لمساعدة المنطقة على اعتماد الاستراتيجيات والتدابير اللازمة للتخفيف من آثارها على آفاق التنمية في البلدان الأفريقية؛

(ب) التقدم المُحرز

منذ بداية الجائحة، ظلت اللجنة تضطلع بدور أساسي في دعم البلدان الأفريقية في التصدي للتحديات المتصلة بكوفيد ١٩. وكانت اللجنة مستجيبة ومتفاعلة جدا فيما يتعلق بإجراء سلسلة من الدراسات لتقدير الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد ١٩ على أفريقيا، بما في ذلك الأبعاد المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، والضرائب، والتجارة، والفقر، ونوع الجنس، والعمالة. وقد استُعرض الحيز المالي للبلدان الأفريقية وملامح ديونها وحجم ديونها الخارجية استعراضا معمقا. كما أُجري تحليل إضافي للآثار المترتبة على إغلاق الحدود والسياسات التجارية، والقدرة على الحصول على الإمدادات والمعدات والأدوية ذات الصلة بكوفيد ١٩ و/أو إنتاجها. وقد ذُكرت جميع النتائج ذات الصلة في تقارير تقييم الاستراتيجية المتعلقة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد ١٩ على اقتصادات أفريقية وأهدافها الإنمائية، بما في ذلك تحديد القرارات المستهدفة في مجال السياسة العامة، على النحو المبيّن أدناه. ويمكن زيادة الاطلاع على جميع منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن كوفيد ١٩ على الرابط الإلكتروني https://www.uneca.org/.

وقد انضمّت اللجنة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى للأمم المتحدة في وضع مشروع مشترك للأمم المتحدة يموّل من الدفعة الرابعة عشرة من حساب التنمية بشأن ''برنامج الإحصاءات والبيانات – تحسين مرونة النظم الإحصائية الوطنية وديناميتها لتلبية الاحتياجات البيانية الملحة ورِفد استجابات اللجنة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية''.

الفقرة ٣

(أ) النص

٣- *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تصمم للدول الأعضاء تعليما عن طريق الانترنت وتدريبا حسب الطلب وبرامج لتنمية القدرات لتلبية طلباتها، وذلك بالتعاون مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛

(ب) التقدم المُحرز

يعمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط كمركز للفكر من أجل توجيه التحول في مجال السياسات واتخاذ القرار على أعلى مستوى فيما يتعلق بالعديد من التحديات الإنمائية. وقد أسفرت أزمة كوفيد ١٩ عن زيادة كبيرة في التدريب الرقمي. واستجابة للاتجاهات الجديدة، قام المعهد بإعادة توجيه طريقته في تقديم التدريب من التعلم في الموقع

إلى التعلم الرقمي، مع التركيز على (أ) النمذجة والتخطيط على صعيد الاقتصاد الكلي، (ب) والتكامل الإقليمي، (ج) والتنمية الاجتماعية، (د) والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

وسوف يعمل المعهد على وضع استراتيجية مختلطة حالما يصبح قادرا على تقديم التدريب في الموقع، وسيواصل السعي بنشاط إلى التعاون من أجل تقاسم التكاليف مع المؤسسات الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ برنامجه. وترد معلومات إضافية في التقرير المرحلي للمعهد (E/ECA/COE/39/13).

الفقرة ٤

(أ) النص

٤- *يطلب كذلك إلى* اللجنة أن تنظِّم اجتماعات وتتولى تنسيقها في سياق إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٦٣ وعام ٢٠٣٠، وأن ترفع تقريرا عن تنفيذ هذا الإطار؛

(ب) التقدم المُحرز

نجحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي والمكتب التنفيذي للأمين العام، وبالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في عقد المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأسفر المؤتمر عن اعتماد البيان الذي اعترف بالإنجازات التي تحقّقت حتى الآن، وأكد على ضرورة بذل جهود مشتركة وعاجلة في سياق التعافي من جائحة كوفيد ١٩ وعقد العمل من أجل أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار العمل الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، قادت اللجنة عملية إعداد التقرير المرحلي عن تنفيذ إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وعن النتائج التي تحققت. وسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز في مجالات معينة من الاستجابة الأفريقية المنسقة لجائحةكوتفيد ١٩؛ ودعم أنشطة الدعوة فيما يتعلق بموضوع الاتحاد الأفريقي للسنة: ''إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠''؛ وتعزيز التجارة والتكامل الإقليمي؛ وتحسين البيانات والإحصاءات؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتخطيط المتكامل والإبلاغ ووقف التدفقات المالية غير المشروعة.

الفقرة ٥

(أ) النص

٥- *يطلب أيضا إلى* اللجنة أن تدعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتفعيل استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا من خلال بناء مهارات رقمية شاملة وقدرات بشرية على نطاق العلوم الرقمية، والقضاء، وقطاع التعليم؛

(ب) التقدم المُحرز

اضطلعت اللجنة بعدة أنشطة رائدة لدعم استراتيجية الاتحاد الأفريقى للتحول الرقمي لأفريقيا (٢٠٢٠-٢٠٣٠)، التي وُضعت بالتعاون معها، وبالاستفادة أيضا من برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا لإنشاء سوق رقمية موحدة. وساعدت اللجنة إثيوبيا في وضع استراتيجية رقمية شاملة (استراتيجية إثيوبيا الرقمية لعام ٢٠٢٥)، تتماشى مع الرؤية والأولويات الإنمائية الوطنية، ومصادق عليها على أعلى مستوى في حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

كما عزّزت اللجنة التقدم الكبير في المجال الرقمي في إطار مركز الامتياز في مجال الهوية والتجارة والأنشطة الاقتصادية الرقمية التابع لها، لا سيما فيما يتعلق بالمبادرة الرقمية للمؤسسة التي ترمى إلى دعم البلدان الأفريقية لاستغلال كل فرص الهوية الرقمية من أجل تيسير توفير الهوية القانونية لجميع الأفريقيين، والاستفادة من التجارة الرقمية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بهدف معالجة التدخلات الرقمية الشاملة والمعقدة. ويعد العمل المتعلق بالهويّة الرقمية جزءا أيضا من خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية (٢٠٢٠-٢٠٣٠) التي أُطلقت لدعم الدول الأعضاء في بناء نظام شامل ومستدام وخاص بكل بلد للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وإدارة شؤون الهوية. وبناء عليه، ساعدت اللجنة غانا وليبريا والنيجر وسيراليون والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وموزامبيق وزامبيا على إجراء تقييمات لنظمها الخاصة بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وذلك بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، أطلقت اللجنة ''مبادرة القيادة الأفريقية للبيانات'' بمعية ''دولة المستقبل وأفريقيا الذكية'' (لقيادة اقتصاد المعرفة من خلال الوصول بأسعار معقولة إلى النطاق العريض واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وهو ما أفضى إلى وجود حيز آمن يسمح لصناع السياسات وخبراء الحقوق الرقمية ومنظمى المشاريع بالتعلم معا.

واشتركت اللجنة مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في تنظيم مخيم للتدريب على التشفير كجزء من أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء

الأمم المتحدة. وقد جمع المخيم أكثر من ٢ ٠٠٠ فتاة عبر الإنترنت وحضوريا في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في أديس أبابا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وكان الحدث يرمي إلى تعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات مهمة لتمكين المرأة. وقد اعتُبر هذا النهج كأداة مهمة للتعبير الابتكاري، وكمصدر أمل كبير للأجيال الشابة التي تضررت بشدة من تعطّل المدارس الناجم عن جائحة كوفيد ١٩.

الفقرة ٦

(أ) النص

٦- *يطلب إلى* الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن ترفع تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل اللجنة إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته القادمة.

(ب) التقدم المُحرز

رغم القيود والمعوقات المرتبطة بجائحة كوفيد ١٩، واصلت اللجنة تنفيذ برنامج عملها المتعلق بوظائفها المتمثلة في عقد الاجتماعات وكونها مَجمعًا للفكر والوظيفة التشغيلية، إلى جانب توجهاتها الاستراتيجية بشأن بناء المعارف، وصياغة خيارات السياسات العامة ونماذج التمويل الابتكارية، ودعم القضايا الإقليمية والعابرة للحدود، والنهوض بمكانة أفريقيا على الصعيد العالمي.

ويسلط تقرير الأمينة التنفيذية عن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢٠ إلى آذار/مارس ٢٠٢١ (E/ECA/COE/39/18) الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

باء- القرار ٩٧١ (د -٥٣) بشأن مرض فيروس كورونا

الفقرة ١٢

(أ) النص

١٢- *يحثّ* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على:

(أ) المضي في التقييم المستمر لتقديرات الأثر الاقتصادي الاجتماعي لكوفيد ١٩ على أفريقيا في ضوء الطبيعة المتقلبة للأزمة، بما في ذلك، ضمن المجالات التي تحظى باهتمام خاص: تقديرات الاحتياجات الفورية من الحوافز المالية اللازمة للتعافي الاقتصادي، والعمالة والتجارة، والحد من الفقر؛ والصلة بين المواد الصيدلانية والأمن الغذائي في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) توفير منبر لتبادل الخبرات بين وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين بشأن تدابير الاستجابة الفعالة للأزمة؛

(ج) مساعدة الحكومات في التخطيط الاستشرافي للتنبؤ بالأزمات المستقبلية والاستجابة لها بشكل أفضل، ويشمل ذلك دعمَ الحكومات في إعادة معايرة أطرها المالية والنقدية بما يتماشى مع مقتضيات مكافحة كوفيد-١٩ والحاجة إلى تعزيز آثار المبادرات التجارية المحفزة للعمالة؛

(ب) التقدم المُحرز

على نحو ما أبرزته الفقرة ٢ من القرار ٩٧٠ (د-٥٣) بشأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢١، اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراءات بشأن الطلبات المذكورة أعلاه من خلال سلسلة من الدراسات والمنشورات المواضيعية، المتاحة على الرابط الإلكتروني التالي: www.uneca.org/.

وقد أعدّت اللجنة تقارير وتقييمات إعلامية سياساتية وتقنية حظيت باعتراف وتقدير عامَّين، وأجرت سلسلة كبيرة من الحلقات الدراسية الشبكية المواضيعية حضرها عدد كبير من المشاركين رغم الأزمة. وفي إطار الدراسات الرئيسية، أُعدّت تقارير وطنية ودون إقليمية عن آثار جائحة كوفيد ١٩ (في المناطق دون الإقليمية الخمس)، بما في ذلك تحليلات تفصيلية لأثرها بالنسبة للدول الأعضاء (بما فيها إثيوبيا، والمغرب، والجزائر، ومصر، ورواندا، وغينيا - بيساو وكوت ديفوار)، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية (بما فيها جماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، وأُدرجت أبعاد كوفيد ١٩ في الخطط الإنمائية الوطنية (بما في ذلك خطة جيبوتي). وقد ناشدت معظم أفرقة الأمم المتحدة القطرية (بما فيها رواندا والسنغال وسيشيل وغانا وموريشيوس والنيجر) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم دراسات استعراضية اجتماعية اقتصادية متعمقة إضافية للآثار، فضلا عن توصيات سياساتية لمختلف أطرها الاستراتيجية (أطر الأمم المتحدة للتعاون، والتحليلات القطرية المشتركة، والاستعراضات الاقتصادية، وخطط الاستجابة المحددة الأهداف)، وهو ما تم تقديمه بالأساس من خلال المكاتب دون الإقليمية للجنة. وقد أُجري تحليل أولي لآثار كوفيد ١٩ على الطيران السياحي وللتوصيات المتعلقة باستراتيجيات التعافي القطاعي، وشُرع في إعداد قاعدة بيانات بشأن مديونية شركات الطيران الأفريقية.

وفي أفريقيا، وضعت جائحة كوفيد ١٩ بقوة قدرة البلدان على الصمود اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وبيئيا على المحك، متسببة في خسائر فادحة للفقراء والفئات الأكثر ضعفا، ومعرضة للخطر المكاسب الإنمائية المحققة بصعوبة شديدة على امتداد عقود من الزمن. ودعّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطة الدعوة إلى تجميد سداد الديون وتوفير منصات لتبادل الخبرات بين وزراء المالية الأفريقيين ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن كوفيد

١٩. وقد يسر ذلك اتخاذ موقف أفريقي موحد. ونُظّمت عدّة حلقات دراسية شبكية، بما في ذلك عن ''الديون والضرائب وتمويل التنمية: الاستجابات الفورية لحالات الطوارئ العالمية والتخطيط الفعال''، وذلك بهدف توفير خبرة تقنية في مجال التخطيط الاقتصادي الكلي الفعال، كفيلة بمواجهة الطوارئ الاجتماعية والاقتصادية، وكذا خارطة طريق لخطة تعبئة الموارد على المدى القصير/المتوسط. واستُكملت هذه الأنشطة ببحوث وحلقات دراسية شبكية إضافية بشأن موضوع تعبئة الموارد المحلية، وكذلك من خلال بناء تحالفات لدعم نداء الأمم المتحدة إلى مؤسسات التمويل الإنمائية باتخاذ تدابير لمواجهة التقلبات الدورية من أجل حماية القطاع الخاص في أفريقيا من الانهيار، مع إرساء الأساس لسلاسل القيمة والإمداد المرنة.

وقد استَخدمت اللجنة صوتها الفريد ومركزها كوسيط لتعزيز وتيسير الحوار السياساتي في المنتديات الدولية الرفيعة المستوى والمرموقة بشأن القضايا ذات الصلة بكوفيد ١٩ والحلول الممكنة، من خلال مفاوضات متواصلة بشأن الاستدامة المالية، وذلك بما يخدم مصالح البلدان الأفريقية بشكل مباشر، ويفضي إلى صياغة استراتيجية جريئة على المدى المتوسط بشأن ''البناء معا: تمويل تعاف مستدام لخدمة مستقبل الجميع''. وقد بذلت اللجنة جهودا من أجل الدعوة إلى مبادرة تعليق سداد خدمة الديون وإلى توسيع نطاقها، وقادت الجهود العالمية والقارية لتعبئة الموارد المالية والتقنية على حد سواء. ونتيجة لذلك، اعتمد ٢٥ بلدا أفريقيا المبادرة، ما أدى إلى تحقيق وفورات تقارب ٥ مليارات دولار للقارة.

وعلاوة على ذلك، اضطلعت اللجنة، مذكِّرةً بمسؤولية الجميع، بدور حاسم في وضع خطة لتمديد المبادرة التي أقرتها مجموعة العشرين ونادي باريس في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ في أعقاب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن كوفيد ١٩، حتى نهاية عام ٢٠٢١ أو ربما نهاية عام ٢٠٢٢؛ والحصول على المزيد من التمويل من خلال وحدات حقوق السحب الخاصة؛ وإنشاء مرفق لمساعدة البلدان على تسديد الديون القصيرة الأجل والحصول على قروض إضافية من مصارف التنمية. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠، وافق مسؤولو مجموعة العشرين على تمديد تجميد تسديد الديون الثنائية الرسمية إلى النصف الأول من عام ٢٠٢١، وقالوا إنهم سيفكرون في تمديده لستة أشهر إضافية في أبريل/نيسان ٢٠٢١.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، شرعت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي في إصدار أول تقرير لاستعراض الجدارة الائتمانية السيادية الأفريقية الذي يقيّم الاتجاهات في التصنيفات الائتمانية للبلدان الأفريقية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠. ويبحث التقرير عوامل الخطر التي أدّت إلى تراجع مختلف أمام كوفيد ١٩؛ ويقيّم تأثيرها على تكاليف خدمة الدين العام؛ ويبحث مدى اتساق وموضوعية وشفافية عملية التصنيف؛ ويقدم توصيات إلى البلدان الأفريقية بشأن كيفية تجنب إجراءات التصنيف السلبية وتحسين التصنيفات المستقبلية.

الفقرة ١٣

(أ) النص

١٣- *يطلب إلى* الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل العمل مع وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، جنبا إلى جنب مع شركاء آخرين، لمعالجة شواغل البلدان الأفريقية إزاء آثار كوفيد ١٩ على مجتمعاتها واقتصاداتها ووضْعِ استراتيجيات وسياسات لتهيئة بيئة مواتية لتطوير الصناعات، بما في ذلك صناعة الأدوية، التي يمكن أن تستجيب لاحتياجات البلدان الأفريقية وما تواجهه من تحديات فيما يتصل بكوفيد ١٩ وأيِّ حالات لتفشّيه مستقبلا.

(ب) التقدم المُحرز

في مواجهة أزمة كوفيد ١٩، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ''استراتيجية للاستجابة المتكاملة: النطاق والأهداف'' من أجل زيادة توجيه تدخلاتها وتبسيطها.

وأطلقت اللجنة في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، بمعية بعض وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مركزا لإدارة المعارف في أفريقيا يُعنى بجائحة كوفيد ١٩ ولوحة متابعة بشأن كوفيد ١٩ لأفريقيا، وهو ما يعتبر إنجازا كبيرا.[٥] وهو عبارة عن محطة رقمية/إلكترونية واحدة لتوفير المعلومات والموارد المعرفية بشأن الجائحة في أفريقيا، فضلا عن استراتيجيات واستجابات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء الإنمائيين على الصعيد القاري ودون الإقليمي والوطني، لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التصدي للجائحة بفعالية. وتجمع لوحة متابعة كوفيد ١٩ لأفريقيا التي أُطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، بيانات من منظمة الصحة العالمية وغيرها من مصادر البيانات الموثوقة لتقديم رؤية متعددة الطبقات ومكيفة بحسب السياق عن مختلف جوانب جائحة كوفيد ١٩ ووضعها في جميع أنحاء القارة.[٦] وبالإضافة إلى ذلك، يوفّر العمل على المركز ولوحة المتابعة توجيهات عملية لتعزيز نهج نظام إيكولوجي لإدارة المعارف وتقديمها وللحفاظ عليه بمعية مركز الأمم المتحدة الإقليمي لإدارة المعارف في المنطقة الأفريقية.

وعَقدت اللجنة عدة حلقات دراسية شبكية بشأن الاستفادة من إمكانات التحول الرقمي، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، من أجل التصدي لأزمة كوفيد ١٩. وقد كانت التكنولوجيا حاسمة في مكافحة الجائحة، وستكون أكثر أهمية في عملية ''البناء للمستقبل بشكل أفضل''. ويعمل مركز الامتياز في مجال الهوية والتجارة والأنشطة الاقتصادية الرقمية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا جاهدا من أجل مساعدة الدول الأفريقية على التصدي

[٥] متاح في https://knowledge.uneca.org/covid19/.

[٦] متاح في https://arcg.is/5LCSa.

للتحديات التي تواجهها. ومن شأن رقمنة القارة تعزيز النمو الشامل والمستدام، وكذا تحويل الاقتصادات والمجتمعات.

وقد اضطلعت اللجنة بدور تحفيزي في وضع تصور لمنصة اللوازم الطبية في أفريقيا بقيادة الاتحاد الأفريقي، وهي منصة فريدة تهدف إلى تفعيل وتعزيز الأهداف الرئيسية للمبادرة الصيدلانية. ومن المتوقّع أن تيسر المنصة عملية شراء ما يلزم من المعدات الطبية الاستراتيجية والمعتمدة والفعالة من حيث التكلفة لمكافحة جائحة كوفيد ١٩. وتعمل المنصة كواجهة فريدة لتجميع الأحجام، وإدارة الحصص، وتجميع عمليات الشراء، وتوفير القدرات اللازمة للإنتاج المحلي، وتيسير الدفع، فضلا عن توفير اللوجستيات والنقل، لضمان حصول الحكومات الأفريقية على الإمدادات الحيوية بطريقة آمنة وفعالة من حيث التكلفة ومنصفة وناجعة. ونظمت اللجنة سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية الرفيعة المستوى لوزراء المالية والصحة لتقديم المنصة والدعوة إلى إتاحة الفرص ذات الصلة، بما في ذلك من حيث إيجاد حيز مالي، وزيادة التصنيع المحلي، وجني الثمار المبكرة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتتجاوز الطلبات الجارية ٢٠٠ مليون دولار من قيمة السوق العالمية.

وأطلقت اللجنة، بمعية رئيس جمهورية الكونغو، منصة أفريقيا للاتصالات والمعلومات من أجل الصحة والعمل الاقتصادي في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، بهدف الوصول إلى المشتركين الحاليين في الهواتف المحمولة في أفريقيا والمتراوح عددهم بين ٦٠٠ و ٨٠٠ مليون. والمنصة أداة متنقلة للإعلام والتواصل ثنائي الاتجاه بين المواطنين والحكومات. وهي تزوّد أفرقة العمل الوطنية والإقليمية المعنية بكوفيد ١٩ ببيانات مسح يتيحها المستعملون ومعلومات صحية واقتصادية قابلة للاستخدام تسمح للسلطات بتحليل المشاكل المتعلقة بالأوبئة وتنفيذ الاستجابات المناسبة بشكل أفضل. وتشارك حاليا في المبادرة ٣٦ دولة أفريقية عضوا. وستواصل اللجنة أيضا متابعتها عن كثب تزويد أفريقيا باللقاحات المضادة لكوفيد ١٩ على نحو منصف وعادل وشفاف من خلال عدة مرافق ومنصات، مثل مبادرة كوفاكس.

وقد بيّنت جائحة كوفيد ١٩ الحاجة إلى تبادل المعلومات واستخدام التكنولوجيات لتقديم استجابات منسقة في مجال التجارة والربط بشبكات النقل. وحثت اللجنة، في تقريرها عن التجارة عبر الحدود في سياق كوفيد ١٩، حكومات القارة على اعتماد ومواءمة السياسات التي ستساعد القارة على تحقيق توازن مناسب بين الحد من انتشار الفيروس وتيسير التجارة في حالات الطوارئ والتجارة الأساسية. وسيكون الحفاظ على تدفقات التجارة قدر الإمكان خلال الجائحة حاسما في توفير إمكانية الحصول على الغذاء الأساسي والمواد الطبية الضرورية جدا، وفي الحد من الآثار السلبية على فرص العمل والفقر.

وقد أعدّت اللجنة، بمعية منظمة مكافحة الفقر، تقريرا عن ”الحفاظ على التحويلات المالية إبان جائحة كوفيد ١٩“. وأشار التقرير إلى أن التحويلات المالية قد زادت بشكل مطرد على مدى العقود القليلة الماضية، وأصبحت تمثل التدفقات المالية الرئيسية في البلدان النامية، متجاوزة بذلك المعونة الأجنبية وتدفقات رأس المال الخاص والاستثمار المباشر

الأجنبي. غير أنه نتيجة لتفشي الجائحة في العالم، فإنه كان متوقعا أن تنخفض تدفقات التحويلات المالية صوب أفريقيا بنسبة ٢١ في المائة في عام ٢٠٢٠ (انخفاض التحويلات الموجهة إلى الأشخاص المعتمدين على الأموال بما يعادل ١٨ مليار دولار). ففي أفريقيا، يرسل واحد من كل خمسة أشخاص تحويلات دولية أو يتلقاها. ولذلك، يتعين الحفاظ على شريان الحياة الأساسي هذا لأفريقيا من خلال اتخاذ إجراءات فعالة لتيسير تدفقات التحويلات المالية وزيادتها.

وكانت نتائج محادثة افتراضية حول سياسة الشباب بشأن ''إعادة البناء بشكل أفضل مع الشباب الأفريقي''، نُظِّمت بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، رافدا لاجتماع اللجنة التقنية الخاصة للوزراء المكلّفين بالشباب التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وقد وجهت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نداءً إلى الشباب لمواصلة المشاركة في تصميم نظم الذكاء الاصطناعي ومنصاته التي يمكن تنسيقها للحصول على بيانات أفضل، مع الحرص على أن يصبح القطاع غير الرسمي جزءا لا يتجزأ من نسيج اقتصادي نشط في أفريقيا.

ونظّمت اللجنة طبعة المؤتمر الاقتصادي الأفريقي لعام ٢٠٢٠، بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول موضوع ''أفريقيا ما بعد كوفيد ١٩: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة الشاملة''، في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وكان المؤتمر بمثابة منبر للأكاديميين المحنكين والباحثين الشباب من أجل تقديم بحوثهم القائمة على الحلول إلى صناع السياسات والقرار. كما سعت اللجنة إلى إنشاء شبكات من الباحثين والجامعات بأفريقيا لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تطوير تصميمها وإنتاجها للأجهزة الطبية ومرافق الاختبار ومعدات الحماية لمعالجة أزمة كوفيد ١٩.

وعقدت اللجنة، بمعية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وإدارة العلوم والابتكار في جنوب أفريقيا، وبالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنصة الرقمية ''هندسة من أجل التغيير''، أولَ منتدى للابتكار والاستثمار في أفريقيا، بما في ذلك تنظيم تحدي الابتكار، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، مع التركيز على كوفيد ١٩. وكان التحدي مفتوحا أمام جميع الشركات والأفراد ومراكز البحوث ومراكز الابتكار والجامعات والمعاهد، وكذا للقادة الحكوميين والوكالات الحكومية وقادة الأعمال التجارية بجميع أحجامها وأعمارها. وسعى الاجتماع إلى تحديد وتقديم بعض أهم التكنولوجيات والابتكارات من مختلف أنحاء أفريقيا وخارجها؛ واستكشاف الاحتياجات من حيث الاستثمار والأسواق؛ وتحديد فرص الأعمال.

وستعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدورة السابعة للمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة بشأن ''البناء للمستقبل بشكل أفضل: نحو أفريقيا مرنة وخضراء لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣''، في الفترة من ١ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٢١، وستستضيفها الكونغو في برازافيل.